

القوة المُلزمه للمعاهدات الدوليّة أمام القاضي الجنائي

المستشار دكتور

مصطفى محمد محمود عبد الكريم

وكيل هيئة قضايا الدولة

المركز القومي لاصدارات القانونية
The National Center for Legal Publications



الصفحة	الموضوع
9	المقدمة.....
21	فصل تمهيدي : المقصود بالمعاهدات الدولية وأنواعها
	القسم الأول
33	نفاذ المعاهدات الدولية في النظام القانوني الداخلي
	الباب الأول
41	التصديق على المعاهدات الدولية
	الفصل الأول
45	أحكام التصديق على المعاهدات الدولية
48	البحث الأول : ماهية التصديق ومبرراته وطبيعته القانونية
49	المطلب الأول : ماهية التصديق
51	المطلب الثاني : مبررات التصديق
54	المبحث الثاني : الطبيعة القانونية للتصديق
58	المبحث الثالث : التصديق الناقص
64	المبحث الرابع : آثار التصديق على المعاهدات الدولية داخلياً
	الفصل الثاني
79	السلطة المختصة بالتصديق على المعاهدات الدولية
89	المبحث الأول : رئيس الجمهورية
99	المطلب الأول : مدى جواز تفويض رئيس الجمهورية بالتصديق على المعاهدات الدولية.....

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
197	قابلية المعاهدات للتطبيق الذاتي
203	المبحث الأول: الطبيعة الخاصة لقواعد الجنائية.....
215	المبحث الثاني: مدى ضرورة إصدار تشريع داخلي لتطبيق أحكام المعاهدات الدولية.....
	الباب الثالث
245	الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية باعتبارها مصدراً للقانون الجنائي
	الفصل الأول
251	مدلول المعاهدات الدولية في مجال الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية
252	المبحث الأول: مدلول المعاهدات الدولية التي تخضع لرقابة المجلس الدستوري الفرنسي.....
257	المبحث الثاني: مدلول المعاهدة الدولية التي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية العليا.....
	الفصل الثاني
277	طرق تحريك الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية
279	المبحث الأول: طرق تحريك الرقابة على دستورية المعاهدات أمام المجلس الدستوري الفرنسي.....

الصفحة	الموضوع
103	المطلب الثاني: السلطة المختصة بالتصديق على المعاهدات في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية.....
112	المبحث الثاني: مجلس النواب والشيوخ.....
128	المطلب الأول: مدى جواز تفويض مجلس الشعب رئيس الجمهورية بالتصديق على المعاهدات الدولية.....
137	المطلب الثاني: مدى جواز تصديق رئيس الجمهورية على المعاهدات في حالة غيبة مجلس الشعب
142	المبحث الثالث: الاستفتاء على المعاهدات الدولية.....
	الباب الثاني
153	نشر المعاهدات الدولية وقابليتها للتطبيق الذاتي
	الفصل الأول
163	نشر المعاهدات الدولية
168	المبحث الأول: ماهية النشر وأهميته
175	المبحث الثاني: الصعوبات التي تكتنف نشر المعاهدات الدولية
176	المطلب الأول: طبع عدد محدود من الجريدة الرسمية.....
178	المطلب الثاني: وقوع خطأ مادي
185	المبحث الثالث: بدء سريان المعاهدة الدولية كتشريع داخلي

الصفحة	الموضوع
344	المطلب الثاني: أثر اختصاص القاضي الوطني بإثبات المعاهدات الدولية.....
354	المبحث الثاني: تفسير المعاهدات الدولية.....
355	المطلب الأول: ماهية التفسير وأهمية.....
361	المطلب الثاني: السلطة المختصة بتفسير المعاهدات الدولية.....
361	الفرع الأول: موقف الفقه.....
367	الفرع الثاني: موقف القضاء المقارن.....
380	المطلب الثالث: كيفية تفسير القاضي الوطني للمعاهدات الدولية.....
391	الفصل الثاني
391	التعارض بين المعاهدات الدولية والتشريعات الداخلية
394	المبحث الأول: مكانة المعاهدات الدولية في إطار القواعد الداخلية الدستورية التشريعية.....
394	المطلب الأول: إعلان المعاهدات الدولية على الدستور الوطني.....
400	المطلب الثاني: وضع المعاهدة الدولية في مرتبة أدنى من الدستور وأعلى من القانون الوطني.....
405	المطلب الثالث: معادلة المعاهدة للقانون الوطني.....
418	المبحث الثاني: فض التنازع بين النصوص.....
418	المطلب الأول: تنازع المعاهدات الدولية مع بعضها من حيث الزمان.....

الصفحة	الموضوع
283	المبحث الثاني: طرق تحريك الرقابة على دستورية المعاهدات أمام القضاء الأمريكي وأمام المحكمة الدستورية العليا المصرية.....
301	الفصل الثالث
301	الطبيعة الخاصة للرقابة على دستورية المعاهدات الدولية
302	المبحث الأول: القيود التي ترد على المجلس الدستوري الفرنسي في الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية.....
305	المبحث الثاني: القيود التي ترد على المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية.....
319	المبحث الثالث: النتائج التي تترتب على الحكم بعدم دستورية المعاهدات الدولية.....
327	القسم الثاني
327	تطبيق المعاهدات الدولية
331	الباب الأول
331	الصعوبات التي تواجه القاضي الجنائي في تطبيق المعاهدات الدولية
335	الفصل الأول
335	إثبات وتفسير المعاهدات الدولية
337	المبحث الأول: إثبات المعاهدات الدولية.....
337	المطلب الأول: دور القاضي الوطني في إثبات المعاهدات الدولية.....

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
499	نماذج المعاهدات الدولية ذات الطابع الإجرائي
502	المبحث الأول : تسليم المجرمين.....
510	المطلب الأول : طبيعة قرار التسليم.....
511	الفرع الأول : إجراءات تسليم المجرمين.....
514	الفرع الثاني : استخلاص طبيعة قرار التسليم.....
	المطلب الثاني : إجراءات الطعن والإشكال في تفويض قرار تسليم المجرمين.....
524	المبحث الثاني : الإنابة القضائية الدولية.....
530	المطلب الأول : الأحكام الموضوعية للإنابة القضائية الدولية.....
532	المطلب الثاني : الأحكام الإجرائية للإنابة القضائية الدولية.....
537	الباب الثالث
	دور القضاء الدولي في رقابة تطبيق القاضي الوطني
543	المعاهدات الدولية
	الفصل الأول
	دور المحكمة الجنائية الدولية في مراقبة تطبيق القاضي الوطني
549	الوطني المعاهدات الدولية
551	المبحث الأول : تعارض مصادر اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.....

الصفحة	الموضوع
423	المطلب الثاني : تنازع المعاهدات الدولية مع القانون الداخلي.....
424	الفرع الأول : التنازع الظاهري بين النصوص.....
428	الفرع الثاني : التنازع الحقيقي بين النصوص.....
	الباب الثاني
439	نماذج دور القاضي الجنائي في تطبيق المعاهدات الدولية
	الفصل الأول
443	نماذج المعاهدات الدولية ذات الطابع الجنائي الموضوعي
	المبحث الأول : المسئولية القانونية للاسرائييلين عن قتل الأسرى المصريين أمام القاضي الوطني.....
445	المطلب الأول : مدى اختصاص القضاء المصري بمحاكمة الإسرائييلين الذين ارتكبوا جرائم أسرى الحرب.....
449	المطلب الثاني : الجرائم التي يمكن إسنادها إلى مجرمي الحرب الإسرائييلين.....
457	المطلب الثالث : عدم تقادم جرائم الحرب.....
461	المبحث الثاني : حق الإضراب والمعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....
474	المطلب الأول : ماهية الإضراب.....
478	المطلب الثاني : مدى مشروعية الإضراب.....
487	

الصفحة	الموضوع
555	المبحث الثاني: مبدأ التكامل لدى المحكمة الجنائية الدولية.
556	المطلب الأول: المقصود بالتكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.
560	المطلب الثاني: سلطة المحكمة الجنائية الدولية في الرقابة على تطبيق القضاء الوطني للمعاهدات الدولية.
	الفصل الثاني
	دور محكمة العدل الدولية في مراقبة تطبيق القاضي الوطني المعاهدات الدولية
569	المبحث الأول: مدى مسؤولية الدولة عن تصرفات الأجهزة القضائية.
571	المبحث الثاني: نماذج لمراقبة محكمة العدل الدولية تطبيق القضاء الوطني للمعاهدات الدولية.
575	المطلب الأول: قضية لاجراند (ألمانيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية).
575	المطلب الثاني: قضية أفيينا والرعايا المكسيكيين الآخرين (المكسيك ضد الولايات المتحدة الأمريكية).
579	المبحث الثالث: مدى جواز محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين ذوي الحسانة أمام القضاء المصري.
582	قائمة الإختصارات.
587	المصادر.
593	
619	فهرس الكتاب.

لله بحمد الله و توفيقه

